جامعة خميس مليانة –الجيلالي بونعامة

كلية العلوم الاجتماعية-

شعبة الفلسفة

المقياس: مسائل في العدالة و القانون

السنة الأولى ماستر : فلسفة تطبيقية

(2023/2022) السداسي الثاني

الاستاذ: عكاك

المحاضرة الاولى: مفاهيم حول العدالة

تمهيد:

تعد العدالة واحدة من الفضائل الاساسية في الخطاب الفكري السياسي التي انشغل بها الباحثون منذ القديم الى غاية يومنا هذا، لكونها احدى الفضائل الاربع الكبرى (الى جانب الحكمة والشجاعة والعفة). وفي ظل العولمة الراسمالية وما افرزته من تفاوت بين المجتمعات وبين افراد المجتمع الواحد، وفي ظل تعدد الحركات والتوجهات يصعب الحديث عن قيم مجتمع عادل يكفل التوزيع العادل لسبل الراحة والرفاهية لجميع افراده.

وارتباط مفهوم العدالة بمفاهيم اخرى قريبة منها وهي الحق والقانون والحرية والمساواة يثير اسئلة كثيرة عنها، وعند كيفية تطبيقها على ارض الواقع، وعن الاسس التي تقوم عليها.

هل يمكننا اليوم وفي ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها المجتمعات، وتزايد عمق التفاوت بين افراده ان نتحدث عن عدالة اجتماعية؟

هل يمكن الجمع بين الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية؟

هل يمكن الفصل بين الحق والخير عند التاسيس للعدالة الاجتماعية؟

هل تحقق العدالة يلزمه القانون؟ وهل الامتثال للقانون كفيل بتحقيق العدالة بين افراد المجتمع؟

ما هي المنطلقات والمرتكزات الاساسية التي تمكننا من تاسيس نظرية في العدالة تضمن التوزيع العادل لسبل الراحة والرفاهية لجميع افراده؟

1-مفهوم العدالة:

لغة:

العدالة في اللسان العربي لها معاني عديدة:

تعني الاستقامة، وهي ماخوذة من الفعل عدل، العدل هو ما قام في النفوس انه مستقيم.

وتدل ايضا على الاستواء. والعدل في مقابل الظلم" العدل ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم، يعدل عدلا."

Justiciaفي اللغات الاجنبية فتعود الى الكلمة اللاتينية ، وتستخدم بمعنى ضد الجور.

اصطلاحا:

العدالة اصطلاحا هي المبدا الذي يحدد معنى الحقوق ويجب احترامها، وتعني في استعمالها الاعتيادي معاملة الافراد من دون تحيز واعطائهم حقهم كما تقرره القواعد والمبادئ العامة.

"ان التاسيس للعدالة وتطبيقها على ارض الواقع، من شانه ان يؤثر ايجابا على **كيان الانسان،** بحيث يحفظ كرامته وحريته واحترامه لنفسه وللاخرين، بالاضافة الى عدم التمييز بين الخير والحق كما يقول **المذهب النفعي** . بالاضافة الى تعزيز **الديمقراطية** التي ترتكز على الحرية والفصل بين السلطات واحترام القانون."

المحاضرة الثانية: العدالة عبر العصور

1-في الحضارات الشرقية القديمة:

تضم قوانين حمورابي من بين اهم التشريعات التي هدفت الى تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي تضم 282 قانونا في كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية، بل وضعت معايير التفاعلات التجارية وفرضت الغرامات والعقوبات لتلبية منطلقات العدالة (اشهرها قانون القصاص).

2-في الحضارات اليونانية القديمة والحضارات الوسيطية:

يعتبر افلاطون من اشهر المنظرين لنظرية العدالة من خلال محاورة" الجمهورية". فالمجتمع منقسم الى ثلاث طبقات: الحكماء، الجنود، العبيد، ولكي تتحقق العدالة الاجتماعية على كل فرد ان يلتزم بالطبقة التي اهلته اليها مؤهلاته الفكرية والجسدية.

اما ارسطو فقد اكد على عدالة التوزيع، التي اساسها الاستحقاق طبقا للكفاءة والاستعدادات الطبيعية التي تزداد معها الفروق الفردية.

اما دراسات فلاسفة الاسلام حول العدالة فقد تجلت من خلال الفارابي، ابن خلدون...الخ

اما الفلاسفة المسيحيون والرومان، فقد تجلت من خلال القديس اوغسطين والخطيب الروماني شيشرون (الناس سواسية بالفطرة حسب هذا الاخير)...الخ

3- في العصور الحديثة:

فلاسفة القانون الطبيعي:

يعتمد هؤلاء الفلاسفة مبدا المساواة لضمان تطبيق العدالة الاجتماعية، اي للتاسيس للعدالة تحت مبرر ان الافراد الذين يعيشون في حالة الفطرة كانوا يتمتعون بمساواة تامة وكاملة فيما بينهم، ومارسوا حقوقهم الطبيعية على قدم المساواة وبدون تفرقة. فالقانون الطبيعي حسب توماس هوبز يوجب على الانسان ان يتصرف بمقتضى ميوله الطبيعية.

فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي:

ان هذه النظرية تعتبر امتدادا لفلسفة القانون الطبيعي، بحيث تفسر كيفية الانتقال من المجتمع الطبيعي الى المجتمع السياسي (الدولة)، والذي يكون عن طريق التعاقد الاجتماعي، وان اختلف اقطاب هذه النظرية (هوبز، لوك، روسو..) في شكل هذا التعاقد وفي الاسباب المؤدية اليه

وعلى العموم، فان هؤلاء الفلاسفة يؤسسون العدالة على مبدا المساواة بين الافراد، من منطلق ان الافراد تعاقدوا للخروج من حالة الفطرة من اجل حياة افضل يتمتعون فيها جميعا بمساواة تامة، ولاسباب عدة ومختلفة انتقلوا من المجتمع الطبيعي الى المجتمع المدني السياسي من اجل حياة اكثر تنظيما وتحضرا تضمن للافراد المحافظة على مساواتهم الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها، فتنازل هؤلاء عن حقوقهم بموجب العقد ما كان ليكون لولا ان هذا العقد قائم على عدالة قواهما المساواة بين جميع الناس في الحقوف والواجبات بما في ذلك الحاكم والمحكوم على حد سواء.

النظام الليبرالي: ادم سميث، دافيد ريكاردو

ان العدالة في النظام اليبرالي ترتكز على اعطاء الحرية للافراد ومراعاة التفارت بينهم عند توزيع الثروات والمناصب"دعه يعمل، دعه يمر" (الملكية الفردية الخاصة).

النظام الاشتراكي(الشيوعي):

ان الاشتراكية ارتكرت في مبادئها على فضح البورجوازية التي قامت على استغلال واستعباد البروليتاريا (فائض القيمة)، لذلك دعت للثورة على الراسمالية.

يرى هذا النظام بان الملكية الجماعية وكل شيء مشاع بين االناس جميعا، وهذا هو اساس العدل عندهم.(المساواة الاجتماعية)

فلسفة الانوار:

نادت بمبدا المساواة كاساس لتحقيق عدالة حقيقية بين افراد المجتمعات. خاصة اذا علمنا ان هذه الفلسفة تقوم على مبداي الانسانية والكونية.

اساس الكونية هو القول ان البشر ينتمون الى جنس واحد، وان لهم، بالتالي، الحق في الكرامة والعدالة ذاتها. تاخذ هذه الضرورة معنيين بحسب تعلقها بمواطن دولة ما او بالجنس البشري ككل.(مونتسكيو، كانط..)

هيجل:

يؤكد هيجل على مبدا التفاوت لكن على مستوى اعلى اي التفاوت بين الامم، فالامة التي تصل الى الفكرة المطلقة يحق لها ان تملك كل الحقوق وتسيطر على العالم على اساس انها افضل الامم، ويبقى للامم الاخرى واجب الخضوع.

الطرح الواقعي لمشكة تطبيق العدالة

ننظر اليوم لواقع حياتنا, فنرى أنّ هذا الواقع ليس كله سواء، إذ ليست مجالات الحياة كلّها من جنس واحد، مما ينتج عنه وجوب أنّ لكل مجال أساسه الصالح له من أسس العدالة: فهناك مجال
الحقوق التي يحدّدها القانون لأصحابها وإذن فلهذا المجال أساس خاص لإقامة العدل , هو الذي تضطلع به المحاكم وهنالك مجال الجدارة الذي يقتضي أساسا آخر للعدالة ، كما يحدث مثلا حين نعطي مقاعد الدراسة في

الجامعات للأجدر فالأجدر , ثم هنالك مجال ثالث يحتّم علينا أن يكون أساس العدل فيه حياة الناس ومتطلباتها الضرورية .
وأصح الحكم هو ما يكون حسّاسا للفوارق التي تميّز هذه المجالات الثلاثة بعضها من بعض, ليقيم لكلّ ميدان ميزانيه الملائم، على أنه إذا كان العدل في المجالين الأول والثاني أعمى كما ينبغي له أن يكون، حتى لا يفرق بين الأشخاص إلا على أساس (الحقوق) في المجال الأوّل، وإلا على أساس الجدارة) في المجال الثاني, فإنّه لا بد للعدل في المجال الثالث أن يكون) مبصرا ليرى في وضوح من الذي يؤخذ منه ومن الذي يعطي ويعان.
زكي نجيب محمود
(مجتمع جديد أو الكارثة)

المحاضرة الثالثة: نظرية العدالة عند جون راولز

نبذة عن حياة جون رولز (1921-2002) فيلسوف أمريكي ، ارتبط اسمه بنظرية العدالة ، و العدالة كإنصاف تحصل على الدكتوراه سنة 1950حول رسالة تتعلق بالقيمة و المعرفة الأخلاقية ، أصدر مجموعة من المقالات منها مقالة " العدالة كإنصاف " و " حس العدالة " و " العدالة التوزيعية " و " تبرير العصيان المدني ".

و اصدر سنة 1971 كتاب " نظرية العدالة " حيث قدم طرحه حول " الوضعية البدئية " و " حجاب الجهل " و الحريات الأساسية المتساوية ، و كذلك مبدأ التفاوت ، و هو كتاب تجاوزت الأساسية و "محاضرات حول الحريات 1981 إلى 30 لغة ، و في مبيعاته مليون نسخة و ترجم وفي ."لا ميتافيزيقية نظريات سياسية كالإنصاف أولوياتها". وفي 1985 اصدر مقالة "العدالة اصدر كتاب "اللبيرالية السياسية" حيث يطور مفاهيم من مثل البنائية السياسية و التوافق "&çç الشبكي و العقل العمومي و التبرير العمومي و اصدر كتابه "قانون الشعوب".

و ترك تأثير جوهري مباشر على الفلسفة السياسية في الأوساط الأكاديمية على الرغم من أن رولز كان واعيا بذلك الكم الهائل من الأفكار التي تتناول العدالة الإجتماعية و تركز على مفاهيم الاستحقاق و الاحتياج ، غير أن الهدف الرئيسي من نقده كان يتمثل في مبدأ المنفعة ، و الذي صار من وجهة نظره يهيمن على النقاشات التي ما فتئت تدور بشكل مكثف حول المؤسسات الاجتماعية و السياسات ، حتى الى استبعاد الاهتمام الجاد بأي مناهج تفكير بديلة .

إعادة صياغة و توفي في 22 نوفمبر 2002 عن عمر : العدالة كإنصاف و في 2001 اصدر 81 سنة.

: وقد ترجمت بعض كتبه للغة العربية

.قانون الشعوب ، ترجمة محمد خليل ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر 2007

إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة إعادة صياغة ، ترجمة حيدر حاج : العدالة كإنصاف ،بيروت 2009.

نظرية في العدالة ، ترجمة ليلى الطويل،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2011

: مصادر فلسفة رولز في السياسة

: تنتمي أفكار رولز السياسية الى التراث الديمقراطي الغربي ، و نذكر منها

1- فلسفات العقد الاجتماعي : جون لوك ، جون جاك روسو ن كانط ، توماس هوبز ، هابرماس

يقول روسو في كتابه العقد الاجتماعي : " ولد الانسان حرا ، و هو في الأغلال في كل مكان لا أعرف ما الذي يقدر على شرعنته ؟ هذا السؤال ، أظن اني أقدر ... كيف حصل هذا التغيير ؟ على الاجابة عنه " تخلى الانسان عن حريته الطبيعية و أصبح مقيدا بواجبات .

- فيها حماية للمواطن من أي أذية من الدولة ، المقصود بذلك ان الحكومة طريقة القبول بالعقد التي أختارها المواطن وحدها لها الحق الإمرة عليه .

الرعايا في نظرية هوبز لا يحق لهم أن يتحدوا سلطة الحاكم تحت أي ظرف من الظروف . " الرعايا هم المؤلفون لأوامر الحاكم فلا يحق لهم الزعم او الادعاء بأنهم " تؤذيهم فان يؤذي المرء نفسه أمر مستحيل " .

و بدخولهم في العقد الاجتماعي قام الافراد بعملهم السياسي الاول و الأخير . بعد الدخول في العقد ماذا بقي للأفراد؟ يقول هوبز : " حرية البيع و الشراء ... و التعاقد التجاري مع بعضهم البعض و ان يختاروا مكان اقامتهم و مأكلهم و عملهم في الحياة و تربية الأولاد "

" إن غاية الطاعة هي الحماية "

. الدولة أداة لخدمة مصالح المواطنين

. العقد الاجتماعي حقيقة تاريخية

إن الإمرة لا تستمد من أي مصدر سوى مصدر واحد و وحيد ، ألا و هو القبول من " في منطقها و الحكم بالنسبة إلى هؤلاء إما أن يكون شرعيا بالمعنى الناس ، كل الناس " الذي ذكرناه ، او لا يكون

عقيدة قبول الأكثرية أي تكون الحكومة شرعية بمجرد قبول الاكثرية و ليس بالإجماع ، " أي تصويت الأغلبية هو دائما ملزم للبقية

: روسو المجتمع المدني و المجتمع السياسي سيان

رفض روسو " العقد الاجتماعي اللبيرالي " و قدم البديل و هو " العقد الاجتماعي الديمقراطي " كما رفض مزاعم اللبيراليين عن الديمقراطية ، إن المجتمعات الديمقراطية اللبيرالية هي بصورتها الايديولوجية و القانونية و المؤسساتية ، مجتمعات لبيرالية في الجوهر " العنصر الديمقراطي الذي أدخل فيها كان عندما أخذت بفكرة الانتخابات العامة ، و هذه لم تحصل منذ مدة بعيدة و قد عمل بمبدا شخص واحد ، صوت واحد في المرأة حق التصويت أو سمح لها بالتصويت في أعطيت بريطانيا في عام 1948 ، و سويسرا في عام 1971

: الطاعة الطبيعية و الطاعة إنصافا عند رولز

العد الاجتماعي عند رولز اجتماعي افتراضي ، إنه مجرد نظرية فلسفية اجتماعية الإنصاف ، عكس فلاسفة العقد الاجتماعي الذين يقولون بعقد " اجتماعي أخلاقية يسميها تاريخي " و يرى أن الطاعة تجد أساسها في واجب الانصاف من قبل جميع المشاركين . في مشروع اجتماعي تعاوني

عرف مبدأ الانصاف بقوله : " لنفرض أن هناك مشروع ففي كتابه العدالة كإنصاف تعاونية اجتماعية و أن المنافع التي ينتجها المشروع يمكن الحصول عليها فقط إذا كان كل واحد ، أو تقريبا كل واحد (من العاملين فيه) متعاونا . زيادة على ذلك ، لنفرض أن التعاونية تتطلب تضحية معينة من كل شخص أو على الأقل تتضمن تقييدا معينا لحريته . لنفرض أخيرا أن المنافع الناتجة عن التعاون هي ، حتى نقطة معينة ، مجانية : أي أن مشروع التعاونية ليس مستقرا بمعنى أنه ، إذا كان كل شخص يعرف أن كل (أو تقريبا استمر في القيام بدوره . تحت هذه الشروط يكون على الشخص الذي الآخرين) جميع أي بدوره و أن لا يستغل الفوائد المجانية عن الإنصاف تقبل فوائد المشروع مقيدا بواجب " طريق عدم تعاونه

: راولز لنظرية الآتية من هذا التعريف نحصل الملامح الأساسية

1 – تعاونية المؤسسة

2 – عدالة المؤسسة

3 – تبادلية منافع المؤسسة أو المشاركة فيها

: واجب طاعة قوانينها ، في إنصافا أي أن الحق في المكاسب الحاصلة في المؤسسة يقابله هذه النظرية يبدو واجب الطاعة متولدا من حق المنفعة في سياق التعاون بين العاملين في المؤسسة الاجتماعية و على مستوى تبادل الحقوق و الواجبات أو باختصار نقول : الطاعة مصدرها الوحيد القبول بالفوائد .

أن " : عندما يقول الإنصاف لمبدأ في مكان أخر الفكرة المركزية راولز كما يشرح الفكرة الرئيسية هي أنه عندما ينخرط عدد من الأشخاص في مشروع تعاوني تبادلي في مكاسب للجميع ، فإن لإنتاج طبقا لقوانين ، فإنه يقيد حريتهم بطرق ضرورية الإفادة هؤلاء الذين خضعوا لتلك التقييدات لهم الحق بخضوع مماثل للقوانين من قبل الذين استفادوا من خضوعهم فنحن لا نكسب من العمل التعاوني للآخرين ما لم نحمل حصتنا " الإنصاف على محمل

حق الانتفاع هو واجب الطاعة السؤال الذي ينشأ هو: ما تكون أن خلاصة الكلام هي أنهم حال المواطنين في دول كثيرة لا يقدرون فيها على الحصول على المنافع؟ هل نقول أن أي تلك النتيجة إلى تؤدي بنا راولز نظرية أن معفين من واجب الطاعة ؟ الحقيقة هي راولز قوانين دولتهم. وهذا ما جعل بإطاعة غير ملزمين أكثرهم هؤلاء المواطنين و ما يحصر نظريته في اسماه "الديمقراطيات الدستورية".

جديد سماه " مبدأ صياغة " عن كالإنصاف، إعادة في كتابه"العدالة راولز كما يتحدث واجب العدالة الطبيعي" و يقول : انه يربط في كل عضو في المجتمع السياسي بواجب دعم و تطوير المؤسسات السياسية لبلاده. انه يربط كل عضو بذلك الواجب بغض النظر عن أعماله الحرة أي نوع"

:وواجب العدالة الطبيعي يشمل على فكرتين هما

.فكرة وجوب تقيد المواطنين بقوانين المؤسسات العادلة، و المساهمة فيها عندما تكون قائمة

الأقل، تلك المؤسسات العادلة في حال عدم وجودها، على تأسيس فكرة وجوب المساعدة على كلفة على المواطنين بأقل عندما يمكن القيام بذلك.

هذا التغيير في التفكير حسب راولز يضع أساس الطاعة للقوانين في صفة خاصة للدولة، هي قوانينها. وينتج عن ذلك، طبعا ، إطاعة صفة العدالة. و الدولة العادلة يقع على مواطنيها واجب أن المواطنين في دولة ذات مؤسسات غير عادلة ليسوا ملزمين بالطاعة.

كنا هو فكرة مخترعة افتراضية، قصد منها بيان سبب اختيارنا، كعقلاء، لو : الأصلي الوضع في ذلك الوضع

"التي تفرضها الليبرالية مبدأي العدالة و من ثم لنطمئن إلى سلطة الدولة

الأصلي ، فهما المجتمعون في الوضع إليهما مبدأ العدالة اللذان يتوصل أما:

يكون متفق مع الحرية بأوسع الأساسية الحرية ينال حقا متساويا في أن كل شخص يجب :الأول مماثلة للآخرين.

تكون: ـ أ ـ أن المقادير الاجتماعية و الاقتصادية غير المتساوية يجبان تنظم بشكل " :الثاني متوقعة، على النحو المعقول في المجتمع، و ـ ب

"متصلة بمراكز ووظائف مفتوحة للجميع ـ

الأول هذين المبدأين يجب ترتيبهما بنظام تسلسلي بحيث يسبق المبدأ أن ":و يضيف راولز قائلا يقول :"في اعتقادي لا يوجد واجب سياسي ، أخرى الثاني ". هذا من جهة، ومن جهة المبدأ بالمعنى الدقيق، للمواطنين عموماً.

وراء ما يسميه الأطراف الوضع الذي تتواجد فيه بأنه يصفه راولز :الأصلي مفهوم الوضع يعرف أي واحد منها موقعه في المجتمع طبقته أو "حجاب الجهل" و يحدده بما يلي: " لا و القدرات الطبيعية و لا مبلغ ذكائه، و الإمكانات وضعيته الاجتماعية، ولاحظه من توزيع و تفاصيل خطته العقلية و لا مقدار قوته وما شابه. و لا يعرف أي واحد منها تصوره للخير حتى الملامح الخاصة لنفسيته مثل كراهيته للمخاطر أو تعرضه للتفاؤل أو التشاؤم. و زيادة على وضعه ذلك، لا تعرف الأطراف الظروف الخاصة لمجتمعاتها، أي أن كل واحد منها لا يعرف مستواها الحضاري و الثقافة التي حققها. و الأطراف في الوضع أو السياسي أو الاقتصادي أن لا تعرف ظروف تقابلها، ليس لديها معلومات عن الأجيال التي تنتمي إليها... وعليها الأصلي

كل إليه و عليها أن تختار مبادئ تكون مستعدة للعيش مع نتائجها مهما كان الجيل الذي ينتمي واحد منها.

: نقد نظريات المنفعة عند راولز

أولا : مذهب المنفعة لا يقدم ما يكفي من الضمان للحرية ، في بعض الحالات ربما يحصل أن المكسب من السعادة تتحقق السعادة لأغلبية الناس بحرمان أشخاص قلائل من حرياتهم . إذا كان يبرر مبدأ عندئذ التي تتحقق لأغلبية الناس أكبر من حرمان بعض الأشخاص من سعادتهم الأقلية لحرياتهم ، تبعا لرأي راولز فهذا الاحتمال يكفي بحد ذاته لبيان السعادة القصوى فقدان عدم كفاية مبدأ السعادة القصوى .

برفضه لمبدأ المنفعة يأخذ راولز في الحسبان حقائق تاريخية بالغة الأهمية ، علاوة على ، فإن فكرة العدالة لا توفر ما يكفي من الضمان للحرية شأنا عنها ، فبالنسبة إليه نظريات لا تقل لا بد أن يكون مصيرها التصدع و الزوال .

يرى راولز أن مذهب المنفعة يستند إلى تصور أحادي لمفهوم الخير ، يبدو أن الأمر الذي كان يشغل تفكيره هنا ، هو أن نظرية المنفعة ، من خلال تعاملها مع السعادة كمقياس فريد مطلق لرفاهية البشر ، تفشل في أن تعطي الاهتمام المطلوب لحقيقة أن لدى البشر اهتمامات متشعبة ، أنهم يسعون إلى غايات متشعبة ن و يمكن ألا تكون السعادة سوى غاية واحدة من تلك الغايات .

عند هذه النقطة بالذات يمكن القول إن وجهة نظر راولز ذات صلة وثيقة برأي كانط في أن " حرية البشر ليست سعادتهم هي التي ينبغي أن تحتل مكان الصدارة من أفكارنا في العدالة ، من الواقع معرفة أن لدى البشر أشكالا متنوعة من التصورات عن وجهة نظر راولز من المهم في الخير ، ربما يعتقد بعض الناس أن الحياة السعيدة هي أفضل الأهداف التي يطمح إليها الانسان ، و بالتالي ينبغي أن تكون كل الأهداف أو الغايات الأخرى في الحياة أشياء ثانوية مقارنة مع هدف السعادة .

وربما اعتبر آخرون حياة الاستقامة بما يتوافق مع تصور محدد عن تلك الفضيلة هي أفضل أشكال الحياة البشرية ، و إن كان ذلك على حساب السعادة . و ربما يؤمن أحرون بأفكار مختلفة عن الأهداف التي تصلح للارتقاء بالحياة البشرية .

أن مذهب المنفعة لا يأخذ بنظر الاعتبار الأشكال المتنوعة من أهداف البشر أو يعتقد راولز تصوراتهم عن الخير ، و هكذا يخفق ذلك المذهب في إبداء الاهتمام اللازم بالقدرة البشرية التي تتيح لنا أن نمارس الحرية في تكوين و تنمية نظرة تعددية في أنفسنا المميزة .

الأفكار و بصورة أخرى ، لم يكن راولز على اقتناع بمذهب المنفعة ، لأن ذلك الكيان الهائل من النظرية لا يتطرق إلى قضايا ذات صلة بالتوزيع باعتبارها موضع تساؤلات جوهرية يتعين أن المنفعة عموما على تعزيز رفاهة البشر الأمر ، تركز نظريات تطرح بشان العدالة ، في حقيقة أكثر من تركيزها على العدالة. إن أي ادعاءات تطرحها هذه النظريات بشأن العدالة تستمد أصولها من تراكم المنفعة ولا تكون العدالة إلا جانبا ثانويا فيها.

مقابل ذلك يقول راولز التساؤلات التي تنبغي أن تطرح بشأن العدالة هي الأهم من غيرها قدر تعلق الأمر بالمؤسسات الاجتماعية.و هو يصرح في الصفحة الأولى من كتاب(نظرية العدالة) بقوله:

"أن العدالة هي الفضيلة الأولى التي ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات الاجتماعية...و يتعين القوانين والمؤسسات بغض النظر عن مدى جدواها وحسن تنظيمها أو يتحتم حتى إصلاح إلغاؤها إذ لم تكن عادلة".

يتضمن مصطلحا "جدوى" و "حسن التنظيم" تلميحا إلى القيم المنفعية التي كان راولز يسعى إلى تحدي أولويتها- غالبا ما كان راولز يعبر عن الاختلاف بين نظريته الخاصة و المنافس البارز لها من خلال تأكيده على أن مفهوم الحقد هو الذي ينبغي أن يتقدم على الخير في نظرية العدالة كإنصاف اجتماعي، فيها يعتبر المفهوم الرئيسي لنظريات المنفعة هو الخير الذي يجب أن تستمد منه فكرة الحقد.

لقد اعتبر راولز مذهب المنفعة بمنزلة النظرية المرموقة للحكم على المؤسسات والسياسات على انه المنافس الأكثر خطورة بشكل دائم الاجتماعية في وقته، وكان ينظر إلى ذلك المذهب، الذي بإمكانه أن يؤدي هذا الدور- باستثناء نظريته هو بالحداثة بوصفها إنصافا.

إن الموضوع الذي تتناوله أي نظرية في العدالة الاجتماعية ينبغي أن يكون التركيبة الأساسية للمجتمع. لماذا هذا التركيز على التركيبة الأساسية للمجتمع؟ (المجتمع ومؤسساته الاجتماعية، دستوره السياسي، تركيباته، الاقتصادية، تنظيماته الاجتماعية مثل: مؤسسة الملكية الخاصة الأسواق التنافسية، الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، اقتصاديات الهيمنة، لوسائل الإنتاج، مؤسسة العائلة...)

تتمثل المسالة المهمة التي ترد ضمن فكر راولز في أن المؤسسات و الممارسات التي تشكل التركيبة الأساسية للمجتمع هي التي تحدد مدى قدرة أفراد ذلك المجتمع أن يحسنوا على العيش وفقا لشروط مطلقة و بالمقارنة مع مجتمعات أخرى. وفي الحقيقة الأمر، وبمعنى أكثر دقة، فإن

توزيع المنافع التي تنتج عن تركيبة أساسية معينة لمجتمع ما، و ليست التركيبة الأساسية ذاتها- هو الموضوع الحقيقي لهذه النظرية.

عندما يحدد راولز التركيبة الأساسية كموضوع رئيسي تتناوله نظريته في العدالة، فهو في الواقع يتبنى وجهة نظر أن العدالة هي السمة الأولى و الأكثر أهمية من سمات البيئة الاجتماعية.

برأي راولز تطبق فكرة العدالة بالأساس على المظاهر الأساسية للبيئة الاجتماعية التي تتحدد من خلالها الامتيازات أو حالات الحرمان من الامتيازات في المجتمع من دون أن تحدد طبيعة العلاقات بين الناس.

المسألة الأولى:

التركيبة الأساسية المجتمع هي الموضوع المناسب لأي نظرية في العدالة الاجتماعية، يبدو واضحا أن اهتماماته بحالات عدم المساواة تتمحور حول التفاوت في الفرص المتوافرة للناس في حياتهم أي الفرص المتباينة لدى الناس من دون التركيز على النتائج النهائية.

المسألة الثانية:

الأساليب التي تصوغ من خلالها مؤسسات اجتماعية كبرى وطموحات وتوقعات الأفراد، إضافة توافرت لدى إذا إلى اهتمامه بالطرق التي تحدد من خلالها تلك المؤسسات توزيع المنافع لكن الناس فرص موضوعية متساوية فإن بعضهم ينجح بدرجة أقل من الآخرين في الحياة لأن لديه طموحات أو توقعات أدنى مستوى.

من وجهة راولز، ليس التركيبة الأساسية مجرد موضوع من الموضوعات المتعددة التي يمكن أخرى أشكال أن تتطرق إليها أي نظرية في العدالة، وليست العدالة الاجتماعية مجرد شكل من محتملة للعدالة. إن العدالة الاجتماعية بالأحرى تعني جوهر العدالة بمعناها الشامل والأهم يقول راولز في كتاب "نظرية في العدالة" : حين تتوفر لدينا نظرية في العدالة الاجتماعية فإن المشكلات الباقية بخصوص العدالة و منها المشكلات التي لها علاقة بالتعاملات والسلوكيات الإجرامية والعقوبات، والعدالة في التعويض عن الخسائر وغيرها من الموضوعات.

يبدأ راولز بطرح الأفكار الأساسية لنظريته بالكلمات التالية: " دعونا نفترض أن المجتمع بشكل بآخر رابطة قائمة بذاتها تتألف من أشخاص...يتفقون فيما بينهم على قوانين معينة تحكم أو ممارساتهم وتعمل على تقييدها... ولنفترض أيضا أن تلك القوانين تحدد نظاما للتعاون يهدف إلى فالمجتمع...يشهد في الأحوال الاعتيادية صراعا علاوة ...تعزيز منفعة من يشتركون فيه. إذن على السعي إلى ترسيخ هوية تتحدد من خلالها الاهتمامات. هناك سعي إلى تحديد طبيعة

الاهتمامات لأن التعاون الاجتماعي يتيح للجميع أن يعيشوا حياة أفضل مما لو عاشه كل إنسان بمعزل عن الآخرين اعتمادا على جهود الذاتية. وهناك صراع اهتمامات لأن كل إنسان يريد الحصول على حصة أكبر بذل على أن يحصل على القليل. يصبح من الضروري أن توجد مجموعة مبادئ للاختيار بين مختلف النظم الاجتماعية التي تفرض شكل توزيع هذه المكاسب... وهي مبادئ العدالة الاجتماعية بالذات

.

استنتاج عام:

ان التاسيس للعدالة وتطبيقها على ارض الواقع، من شانه ان يؤثر ايجابا على كيان الانسان، بحيث يحفظ كرامته وحريته واحترامه لنفسه وللاخرين، بالاضافة الى تعزيز الديمقراطية التي ترتكز على الحرية والفصل بين السلطات واحترام القانون.

المحاضرة الرابعة: التعريف بالقانون، تحديد مصدره، واساسه، وغايته

تعريف القانون:

هو مجموع القواعد التي تقيم نظام المجتمع فتحكم سلوك الافراد وعلاقاتهم فيه، والتي يناط كفالة احترامها بما تملك السلطة العامة في المجتمع من قوة الجبر والالزام.

فالقانون لغة: كلمة تستخدم كمقياس او معيار تقاس به انحرافات الخارجين عن القانون. وكلمة القانون كلمة يونانية الاصول (كانون)، معناها المجازي في اللغة اليونانية القاعدة او القدوة او Droit المبدا للدلالة على الاستقامة، ويقابلها في اللغة الفرنسية

ولفظ القانون معنى واسع للدلالة على القانون الوضعي اي النظام القانوني الذي يشتمل على مجموعة قوانين الدولة (القانون الدستوري، القانون الجنائي، القانون المدني، القانون الاداري...) وقد استعمل لفظ القانون لمعنى اقل من المعنى الاول: كالقانون الدستوري الذي يقصد به مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم في الدولة وتبين السلطات العامة فيها.

خصائص القانون:

-القانون مجموعة قواعد سلوك

-القانون مجموعة قواعد مجردة وعامة

-القانون مجموعة قواعد اجتماعية

-القانون مجموعة قواعد ملزمة مكفولة بإجبار

ماهية فلسفة القانون:

يشمل نطاق القانون: الكليات، الجزئيات...الاصول والفروع...المبادئ والقواعد.

وتشمل الكليات او الاصول في الميدان القانوني مثلا: ماهية العدالة، ووظيفة القانون.

ان المفكرين والفلاسفة منذ قدماء الاغريق الى المفكرين المعاصرين، بحثوا دور القانون في المجتمع وفحصوا صلة العدالة بالسياسة والمجتمع والاقتصاد، ودرسوا امهات المسائل والقضايا التي طالما شغلت ذهن الانسان منذ بدا يفكر وشرع يدون نتاج فكره.

وتعني فلسفة القانون شان كل فلسفة، بالقانون في جوانبه العالمية ونواحيه العامة، فهي لا تقتصر على مميزات قانون وطني معين بل تمتد الى ماهو مشترك بين الانظمة القانونية المختلفة، ذلك ان القانون ليس مجرد ظاهرة وطنية بل هو قبل كل شيء ظاهرة انسانية تلازم الانسان.

فالاصول: هي فلسفة القانون

اما الفروع: فهي علم القانون.

فالبحث القانوني لكي يصير علما يجب ان يعالج القانون في علاقته بالمجتمع وارتباطه بالايديولوجية، فيدرس الجزئيات في ضوء الكليات، ويشرح القواعد على ضوء تلك المبادئ.

ان دراسة فلسفة القانون تهتم بالاصول وتوضح اثرها على الفروع. ان علم القانون يعني بالمبادئ.

ان دراسة فلسفة القانون تهتم بالاصول وتوضح اثرها على الفروع. ان علم القانون يعني بالمبادئ، وفي ضوئها يفسر القواعد، كل من فلسفة القانون وعلم القانون مجاله يتداخل في نطاق الاخر.

ولم ينتبه رجال القانون الى اهمية دراسة فلسفته سوى في وقت متاخر، وقد استعمل مصطلح فلسفة القانون كعنوان لمؤلف هيجل سنة 1821 (فلسفة الحق)، وتبعه فيما بعد مؤلفون اخرون.

مصدر القانون، واساسه، وغايته:

يقصد بالبحث عن الاصل واساس القانون، معرفة تبرير وجود القانون واكسابه صفة الالزام في الجماعة، اما الغاية التي يتوخاها القانون، والتي يسعى الى تحقيقها، والتي اتفق عليها اغلب

الفقهاء هي **العدل** وذلك على الاختلاف فيما بينهم في مفهوم فكرة العدل، فبعضهم يرى العدل الذي يسعى القانون الى تحقيقه هو العدل التبادلي او التعاوني الذي يعني اشراك الكل في تحقيقه، بينما يرى البعض الاخر بانه العدل التوزيعي، او التوزيع العادل للمنافع، في حين يرى راي اخر ان صورة العدل التي يرمي القانون الى تحقيقها هي العدل الاجتماعي.

تعتبر **المذاهب الشكلية** من بين اهم التيارات التي اجابت عن التساؤلات السالف ذكرها، وهي تلك المذاهب التي تهتم بالجانب الشكلي الذي ظهرت فيه القواعد القانونية، اي الشكل الذي اضفى على القانون قوة الالزام في مواجهة افراد المجتمع، حتى لا يضل الناس طريقهم ويضربون في الارض دون وعي.

ان صدور القانون من سلطة عليا حاكمة تكفل تنفيذه بالقوة عند الاقتضاء هو الذي يفسر طبيعة هذه القاعدة واصلها ويفسر التزام الافراد بطاعة واحترام احكامها وضوابطها حتى يعيشوا في امن، وحتى يعملوا ويرتقوا بمستوى معيشتهم.

ان الصفة الوضعية للقانون لدى فقهاء المذهب الشكلي والمتمثلة في سلطة تامر، تنهي، وتملك جبر الافراد الى طاعة قواعد القانون هي التي تنشئ قواعده. ومن بين هؤلاء المنظرين والفقهاء القانونيين نجد:

1-الفقيه القانوني الانجليزي أوستن: الدولة تقوم بوضع القانون وتعمل على كفالة احترامه جبرا على الافراد باعتبارها صاحبة السيدة والسلطة.

2-فقهاء الشرح على المتون الفرنسيون(اوبري، ديموليه، دورانتان، ديمولومب..): ترى ان النصوص التشريعية هي المصدر الوحيد للقانون اي ان هذا المذهب يقوم على اساس تقديس النصوص التشريعية، واعتبار ان التشريع المصدر الوحيد للقانون....

3-الفيلسوف والمنظر القانوني الالماني هيجل(1831-1770):يتلخص مذهب هيجل في نظرته الى القانون بانه يستمد اساسه، وشرعيته وقوته الملزمة من صدوره عن الدولة، اذن فالقانون هو التعبير الصادر عن ارادة الحاكم او السلطة في الدولة.

4-الفقيه والفيلسوف النمساوي كلسن: اشتغل كاستاذ لفلسفة القانون بجامعة فيينا عام 1917، انشا مذهبا اطلق عليه مذهب القانون البحت(يقتصر القانون على الضوابط القانونية وحدها دون غيرها..)، اي استبعاد العناصر غير القانونية من نطاق القانون، فالدولة هي القانون، والقانون هو الدولة، ولا يكتفي بان الدولة صانعة القانون فحسب بل هي القانون بذاته...

المصادر والمراجع:

1-جون راولز: نظرية العدالة

2-.....:العدالة كإنصاف

3-عبد القادر بليمان: الاسس العقلية للسياسية

4-فاضلي إدريس: مدخل الى المنهجية وفلسفة القانون

5- محاضرات حول المقياس مستمدة من جامعات عنابة، باتنة(قسم الفلسفة).

6-بن عامر تونسي: قانون المجتمع الدولي المعاصر

7-هيجل: مبادئ فلسفة الحق